استراتيجية تكيف البنك مع المحيط الاقتصادي

زينات دراجي، أستاذة مكلفة بالدروس
جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة

ملخص

إن الانتقال إلى اقتصاد السوق يفرض تغيير كل من المحيط الاقتصادي وسلوك الدولة من جهة، والمؤسسات الاقتصادية والبنوك من جهة أخرى، باعتبار هذه الأخيرة لب النظام المالي، فعليها أن تكيّف نفسها مع الأوضاع الراهنة حتى تحسّن من نوعية خدماتها، وتتمكن من الاندماج في النظام المالي العالمي. فما هي الاستراتيجية التي ستتبع في هذا المجال؟ وما هي محاورها الأساسية؟ .

الإجابة عن هذه التساؤلات تشكل محور هذا المقال الذي سنعالج فيه واقع النظام المصرفي الجزائري والإجراءات الواجب اتخاذها لمواكبة تطور المحيط الاقتصادي الداخلي والخارجي.

Résumé

La transition vers l'économie de marché nécessite un changement radical dans :l'environnement économique, le comportement de l'état et les entreprises. La banque doit s'adapter elle aussi a cette situation en améliorant ses services pour faciliter son intégration dans le système financier international .Quelle est la stratégie a suivre ? La réponse à cette question fait l'objet de cet article qui traite du système financier algérien et des procédures a prendre pour le développement d'un environnement économique interne et externe.

مقدمة

تمثل البنوك لب النظام المالي في البلدان النامية التي تمر بمرحلة انتقال، وكما ورد في تقرير المرحلة الانتقالية 1998 الصادر عن البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، فإنها تلعب دورا في تمويل النشاط الاقتصادي للبلدان التي تمر بمرحلة انتقال أكبر مما تلعبه في كثير من البلدان النامية(1). ومن هذا المنطلق، وجب على البنوك الجزائرية أن تكيف نفسها مع الأوضاع الراهنة المتميزة بتغير كل من المحيط الاقتصادي، وسلوك الدولة من جهة، والمؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى، حتى تحسن من نوعية خدماتها وتتمكن من الاندماج في النظام المالي العالمي.

فما هي الاستراتيجية التي ستتبع؟ وما هي محاورها الأساسية؟

الإجابة على هذه التساؤلات تشكل موضوع مقالنا الذي سنعالج فيه واقع النظام المصرفي الجزائري، والإجراءات الواجب اتخاذها لمواكبة تطورات المحيط الاقتصادي الداخلي والخارجي.

1- واقع النظام المصرفي الجزائري قبل الإصلاحات:

إن النظام المصرفي في الجزائر كمجموعة مؤسسات، وقواعد تحدد مجال عملها، هو انعكاس للاختيارات الاقتصادية والمالية للبلاد. ومن ثمة فقد مر هذا النظام في تطوره، على المستوى التشريعي بثلاث مراحل منذ الاستقلال (2).

أ- مرحلة التأسيس من 1962-1970:

تميزت هذه المرحلة بتأميم المؤسسات المالية والنقدية الموجودة في الجزائر، فحتى 1966، كانت الهياكل المالية الجزائرية مكونة من عشرين بنك أجنبي، اثنين فقط كانا جزائريان، وهذا ما يشير إليه المخطط الموالي:

الشكل رقم 1: النظام النقدي والمالي الجزائري في الفترة 1963-1966.

ب- مرحلة التسيير الإداري والمركزي 1970-1986:

ارتبط النظام المصرفي في هذه المرحلة مباشرة بالسياسة الاقتصادية والمالية للدولة، فكانت المهمة الوحيدة للبنوك هي تمويل المشاريع المخططة مركزيا، حيث أن توزيع القروض كان يخضع لمراسيم إدارية دون الأخذ بعين اعتبار مردودية المؤسسات،

وبذلك تحولت البنوك إلى مجرد صناديق لتزويد المؤسسات العمومية بالموارد المالية حسب احتجاجاتها.

مصدر هذه الموارد هو في الغالب، إصدار النقود من طرف البنك المركزي، فكانت النتيجة وجود بنوك كثيرة تجهل وظيفتها الأساسية: الوساطة المالية، وفي هذه الفترة كانت دائرة التمويل كما يلي في **الشكل رقم 2: هيكلة النظام المصرفي ودائرة التمويل بعد إصلاح 1970**

جـــ–مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق منذ 1986:

في هذه المرحلة أعيدت للنظام المصرفي وظيفته وتنظيمه الأصليين، من خلال صدور نصوص أساسية تمهد إلى التحول إلى اقتصاد السوق:

- قانون 86-12 المؤرخ في 86/08/19 المتعلق بنظام القروض والبنوك.
- قانون 88-16 المؤرخ في 88/01/12 المتعلق باستقلالية المؤسسات.
- قانون 90-10 المؤرخ في 90/04/14 المتعلق بالنقد والقرض.

إذ أصبح يعمل على جمع الموارد الادخارية وتقديم القروض على أساس المردودية أي استرجاع أصل القرض مع الفائدة، وذلك تحت هيمنة قمة الهرم المصرفي: البنك المركزي الذي استرجع استقلاليته في ظل قانون 90-10.

وما تجب الإشارة إليه، أن النظام المالي الجزائري لم يتبلور بشكل واضح وملموس إلا بعد سنة 1970 حيث أن الإصلاح المالي لسنة 1971 غيره جذريا،فقد كان يهدف إلى(3)

- لا مركزية القرارات فيما يخص استعمال الفائض الاقتصادي.
- إلغاء البيروقراطية المفرطة بلا مركزية تطبيق مخططات التمويل ومراقبة تنفيذ الاستثمارات، وبهذا فالنظام المصرفي هو المكلف بالتسيير والرقابة على المؤسسات، ولكن رغم السهولة النسبية لعملية الرقابة نظرا لأن المؤسسة الوطنية مفروض عليها التعامل مع بنك واحد، فإنها تبقى شكلية، لأن الواقع عكس ذلك، فالبنك غير قادر على فحص استعمالات الموارد المخصصة للمؤسسات، فهاته الأخيرة كانت تضع مخططات تمويل، وبعد الموافقة عليها تعطى لها القروض.

وقد تم هنا إرساء القواعد الجديدة لتمويل قطاع الإنتاج، والتي أصبحت الخزينة بموجبها وسيطا ماليا أساسيا، كما أن المنظومة المالية انتقلت إلى وصاية وزارة المالية، وبالتالي انحصر دور البنك المركزي الجزائري في عمليات السوق النقدية.

إن تكلفة القرض محددة إداريا هي ومختلف العمولات المستحقة للبنك من قبل وزارة المالية، كما أن معدل إعادة الخصم المقدر بـ2.75% منذ1977 إلى 1986 لم يعرف ارتفاعا إلا في أكتوبر 1986 حيث انتقل إلى 5% ليصل إلى 7% في شهر ماي 1989، وهو ما شجع البنوك التجارية على جمع الادخار الخاص.

لقد أظهرت الإصلاحات المالية للسبعينات محدوديتها، وعلى هذا الأساس شرع في الإصلاح سنة 1986 بالمصادقة على نظام البنوك والقروض الذي وضع على عاتق البنوك مهمة متابعة استعمال القروض وأخذ كل التدابير اللازمة للحد من مخاطر عدم التسديد، ولكن استمرار سيادة ذهنية اللامسؤولية أعطى الحجة للبنوك والمؤسسات على السواء لترك الأمور على حالها.

وعلى العموم، فالمؤسسات البنكية الجزائرية كانت كلها عمومية قبل الإصلاحات، ورغم تعددها فهي احتكار حقيقي لا يعرف معنى المنافسة والتكيف، أو الإبداع(5) ومن ثمة فإن إصلاح هذا النظام هو حتمية من حيث منهج التسيير أو من حيث المهام. وسنتطرق لذلك من خلال تسليط الضوء على إصلاحات ما قبل 1990 وتلك التي أتت فيما بعد.

2- الإصلاحات الأساسية للنظام المصرفي في الجزائر

إن الجهاز المصرفي، في نمط عمله السابق للإصلاحات، يظهر كستار يغطي الإنتاجية الضعيفة للاقتصاد الوطني، ومشاكله المالية تترجم الأزمة المالية لمؤسساتنا الاقتصادية، وباعتبار أن هذا الجهاز يلعب دورا كبيرا في عملية الإصلاح الاقتصادي، فإنه من غير الممكن تصور نجاحها دون ضمان سلامة القطاع المالي. ومن هنا سنتناول بالدراسة أهم الإصلاحات التي مست النظام المصرفي الجزائري، والتي سنجزئها إلى صنفين: إصلاحات قبل 1990 وإصلاحات بعد 1990.

أ- الإصلاحات الأساسية قبل 1990

كما سبق أن رأينا، فإنه في سنة 1986 تمت التوصية بوجوب ضمان النظام المصرفي لمتابعة استخدام القروض التي تمنحها إلى جانب الوضعية المالية للمؤسسات، للتقليص من خطر عدم استرداد القروض. كما استعاد البنك المركزي، صلاحياته فيما يخص تطبيق السياسة النقدية، حيث كلف بإعداد وتسيير أدواتها، بما في ذلك تحديد سقوف إعادة الخصم المفتوحة لمؤسسات القرض.(6) زيادة على هذا فقد أصبحت القروض الممنوحة للخزينة منحصرة في حدود يضعها مسبقا المخطط الوطني للقرض.

وبالمصادقة على قانون استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية في 1988 أصبحت البنوك بدورها مستقلة، حيث اعتبرت بموجب القانون مؤسسات عمومية اقتصادية، وأكد على طابعها التجاري، وعلى أنها شخصية معنوية تسيرها قواعد القانون التجاري، وبالتالي وضع نشاطها في دائرة المتاجرة.

وإن قانون 88-6 المؤرخ في 88/12 المعدل والمتمم للقانون 86-12 المؤرخ في 19/ 86/8 سمح لمؤسسات القرض، والهيئات المالية باللجوء إلى القروض المتوسطة الأجل في السوق الداخلية والخارجية.

وعلى الرغم من هذه التغيرات فإن القانون المصرفي لعام 1986 بقي غير متماش مع الوضعية الاقتصادية الجديدة، لذلك جاء القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، والذي جعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريعات المصرفية المعمول بها في البلدان المتطورة. إن المحاور الأساسية لهذا القانون يمكن إدراجها فيما يلي: (7)

- التأكيد على أن هيكلة النظام المصرفي هي الأرضية لعصرنته
- إعطاء الاستقلالية للبنك المركزي الجزائري واستعادته لصلاحياته التقليدية الخاصة بالبنوك المركزية.

وبهذا فقانون النقد والقرض، لا يضمن فقط الاستقلالية النظامية والوظيفية للبنك المركزي وإنما يزيل كل العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي.

ب– الإصلاحات بعد 1990

إن قانون النقد والقرض بإعطائه الاستقلالية لبنك الجزائر(التسمية الجديدة للبنك المركزي) قد ضمن له تحديد شروط تعيين مسيريه، وكيفية ممارسة وظائفهم. وفي هذا الإطار صار بنك الجزائر ملزما بخلق وتثبيت أحسن الظروف في ميدان القرض والصرف لتحقيق تطور الاقتصاد الوطني، وبالعمل على الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية. وهو المستشار الأساسي للحكومة بالنسبة لكل مشروع قانوني خاص بالمالية والنقد، كما يمكنه اقتراح أي إجراء من شأنه أن يحسن من وضعية ميزان المدفوعات، والمالية العامة.

إن السلطة النقدية المتمثلة في مجلس النقد والقرض(8) (أغلبية أعضائها من بنك الجزائر) تعمل على تحديد المعايير الخاصة بـــ:

- إصدار النقود
- عمليات البنك المركزي (الخصم، إيداع ورهن السندات العمومية والخاصة)
- الشروط الخاصة بإنشاء البنوك والمؤسسات المالية
- شروط فتح ممثليات البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر
- القواعد والنسب المطبقة على البنوك، والمؤسسات المالية خاصة في مجال التغطية وتوزيع أخطار السيولة والملاءة

وحتى يضمن استقرار النظام المالي من جهة، وأمن المودعين من جهة أخرى كلف القانون هيأة خاصة "اللجنة المصرفية" بمراقبة نشاط البنوك والمؤسسات المالية من أجل:

- معرفة مدى تطبيق القوانين والأنظمة، واحترام قواعد الحذر المحددة من طرف بنك الجزائر في مجال تقييم وتغطية الأخطار، تصنيف الديون حسب درجة الخطر المستجوب، وتشكيل احتياطي لمخاطر القرض، إذ على البنوك أن تحترم كل من الحد الأقصى للعلاقة بين جميع الأخطار المستوجبة وقيمة الأموال الخاصة، والحد الأدنى بين قيمة صافي أموالها الخاصة وجميع الأخطار المستوجبة.
- تفادي النتائج السلبية المترتبة عن العجز في التسيير
- ممارسة العملية الرقابية بإجراء المراقبة غير المنتظمة ومراقبة التسيير

إن تدخل المؤسسات المالية غير المصرفية (صندوق التوفير والاحتياط، مؤسسات التأمين، مؤسسات الضمان الاجتماعي) في السوق النقدية التي أسست في جوان 1989 بصفتها مقرضة، سمح للبنك المركزي بمراقبة هذه السوق باستعمال أسعار الخصم التي أصبحت أعلى من سعر الفائدة، هاته الأخيرة قد تلعب دورا في عملية تحديد سقوف إعادة الخصم بهدف التقليل من اللجوء إلى سيولة السوق. وهنا يمكن للبنك المركزي أن يعيد خصم سندات القروض متوسطة الأجل لمدة أقصاها6 أشهر، أو يحددها لمدة لا تتعدى الثلاث سنوات شرط أن تكون تلك القروض موجهة إلى تطوير وسائل الإنتاج، أو تمويل الصادرات، أو إنجاز السكنات.

علاوة على هذا، فإنه في إطار قانون النقد والقرض تم ما يلي:

- تأسيس عمليات السوق المفتوحة، أي بيع وشراء السندات العمومية التي لا تتعدى ستة أشهر، والسندات القابلة لإعادة الخصم من طرف بنك الجزائر. ومن ثمة فإن كل تجاوز لسقف إعادة الخصم يعرض البنك إلى سعر فائدة جزافي.
- تحديد كل من:
  - سعر الفائدة على الحسابات المكشوفة
  - سقف لمكشوف الحساب الجاري للخزينة عند بنك الجزائر بنسبة 10% من إجمالي إيراداتها للسنة المنقضية
  - آجال إعادة تسديد الديون المستحقة للبنك المركزي على الخزينة لمدة أقصاها 15 سنة
- السماح بإنشاء بنوك أجنبية، أو خاصة، أو مختلطة (بنك البركة، آل خليفة بنك–سابقا)

إن استقلالية البنوك توسع من دائرة تمويلها للاستثمارات والإنتاج، وحتى تضمن توازنها المحاسبي، وتحترم القيود التجارية، عليها أن توجد علاقة مستمرة مع المحيط، خصوصا وأنها ستواجه منافسة من قبل الشركاء الأجانب في مجال الإقراض والخدمات.(9) إذن فهي مطالبة بالانتقال من التسيير البنكي الإداري إلى تسيير يمتاز بالأداء الجيد والعقلانية.

إحداث القطيعة مع النمط السابق يفترض القيام بإجراءات محددة، وهذا ما سنتناوله فيما يلي.

3- إجراءات التكيف مع تغير المحيط

إن الانتقال إلى اقتصاد السوق يعني ضرورة التكيف مع تغير وتطور المحيط، هذا التكيف يقتضي اتخاذ مجموعة من الإجراءات تعتمد على:

- وضع سياسة أكثر ديناميكية في مجال جمع وتخصيص الموارد
- تصميم نظام إعلامي متين يسمح بتدفق المعلومات
- تعميم استخدام الإعلام الآلي
- التحسين من نوعية الخدمات وصورة البنك
- الاهتمام بالعنصر البشري

أ- سياسة جمع وتخصيص الموارد

إن الوظيفة الأساسية للبنوك هي أولا جمع الموارد قبل التفكير في التخصيص الجيد لها، وهذا مهم بالنسبة لها، فهي تحسن من استقلاليتها اتجاه بنك الجزائر فيما يتعلق بمنح القروض بزيادة حجم مواردها، ومن ثمة وجب عليها تطويرها وذلك بالبحث عنها وجمعها من مصادر مختلفة:

- إن الودائع تحت الطلب ولأجل الخاصة بكل المؤسسات العمومية الاقتصادية والخاصة، والأفراد نشكل وسائل تمويل هامة للمؤسسات، والحصول عليها يعتمد على قدرة البنك على تشجيع الادخار –برفع معدلات الفائدة دون المساس بمردودية البنك– وامتصاص الكتلة النقدية المتداولة في الأنشطة غير الرسمية.

وإن الودائع تحت الطلب للأفراد قد يزداد حجمها باتباع الخطوات التالية (10)

- فتح حسابات بالدينار والعملة الصعبة بدون قيود
- خلق خدمات جديدة
- تعميم استعمال الشيك، هذا الإجراء مع تطوير عملية التحويل سيدعم من حصة النقود الكتابية (Monnaie Scripturale) لأن استخدام النقود الائتمانية (الورقية) منتشر جدا في الجزائر
- إلزامية فتح حساب لكل تاجر
- تقرب الشيكات البنكية من المتعاملين الاقتصاديين ذوي المداخيل المرتفعة
- توسيع استعمال وسائل الدفع الأكثر تطورا مثل بطاقة Visa الدولية

بعد جمع الموارد تأتي عملية تخصيص القروض، وهنا لا بد من الاعتماد على مؤشرات معينة:

- المؤشرات الذاتية المرتكزة أساسا على درجة الثقة بين العميل والبنك، والتي تحدد انطلاقا من احترام الالتزامات، القدرة التسييرية للمسؤولين، الشفافية في العلاقات
- المؤشرات الموضوعية وهي مؤشرات المردودية المالية، والتحليل المالي هو الذي سيمكن من معرفة قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي وعلى التسديد في الآجال المستحقة، ودرجة تعرضها للمخاطر (11)
- طلب الضمانات اللازمة

وفي إطار تخصيص القروض على البنك أن يعمل على:

- نشر دليل لتسيير القروض
- تطوير تقنيات تحليل المخاطر
- تشجيع إنشاء مؤسسات الاستثمار ومؤسسات"رأسمال-خطر" "Capital-Risque" وهذا ما يسمح بحل مشكل التمويل الذاتي ولو جزئيا ومؤسسات الائتمان الايجاري.
- تطبيق معدلات فائدة متماشية مع تكلفة الأموال.

ب- تصميم نظام إعلامي

إن وجود نظام إعلامي متين يجعل المعلومات تتدفق بشكل سريع وسليم، وهذا ما يمكن البنك من التعرف على كل المعطيات المالية، الاقتصادية أو التشريعية التي تهمه وتهم الزبون ومتابعة كل التطورات في عالم التقنيات المرتبطة بالنشاط البنكي من أجل تقديم خدمات جديدة للعملاء.

زد على هذا، فانسياب المعلومات داخل البنك نفسه، يعطي للمسؤولين القدرة على متابعة نشاطات البنك، ومقارنة النتائج مع الأهداف المسطرة، وللعاملين الفرصة للتعرف أكثر على مؤسستهم وتبني تحقيق أهدافها لأنهم سيشعرون بالانتماء إلى الجماعة ويشاركونها نفس القيم، غير أن هذا لوحده لا يكفي، بل يجب تدعيمه بتحسين تداول المعلومات ما بين البنوك للتعجيل بعمليات تحصيل الشيكات، والأوراق التجارية وعمليات التحويل.

جـــ- تعميم استعمال الإعلام الآلي

إن هذا الإجراء يجعل من سياسة المعلومات قاعدة للتفكير والابتكار من أجل خلق منتوجات وخدمات جديدة يمكن تسويقها للزبائن سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات، مما يؤهل البنك لأداء عمله على أحسن حال: بأكثر سرعة وأقل تكلفة، فاستخدام الإعلام الآلي يقلص من زمن معالجة العمليات مما يعزز السرعة، والأمان، والمصداقية، كما يتيح للبنك فرصة الاستقبال الفعال لعملاء جدد، وبالتالي تنشط عملية جمع الموارد تحت الطلب.

د- تحسين نوعية الخدمات وصورة البنك:

في إطار تحسين وتوثيق العلاقات مع الزبائن، البنك مطالب بوضع وتطوير سياسة تجارية تميزه عن غيره، وتبين نوعية خدماته، وصورته، وهذا لن يتأتى إلا بـــ:

- التحسين من هياكل وطرق الاستقبال
- احترام الزبائن والأخذ بعين الاعتبار احتجاجاتهم واقتراحاتهم، حتى تتسنى تلبية احتياجاتهم بفعالية
- السرعة في معالجة العمليات
- التقرب من الزبون بفتح وكالات جديدة، ونشر كل المعلومات التي تهمه سواء كانت اقتصادية، مالية أو تشريعية
- تطبيق سياسة اتصال تهدف إلى زيادة الطلب على منتوجات وخدمات البنك، وعكس هويته، وهذا مهم، فتوصل البنك إلى خلق صورة قوية لنفسه، سوف يؤدي إلى نفاذ جميع منتوجاته، وفرض نفسه على الرأي العام، وطبعا فهذا يكون باستعمال وسائل الاتصال: الدعاية وتمويل النشاط الأدبي والعلمي- الإعلان.

هـــ- الاهتمام بالعنصر البشري

يكون ذلك بـــ:

- إخضاع اليد العاملة لدورات تدريبية وندوات سواء داخل الوطن أو خارجه

- الرفع من مستوى كفاءة العاملين بإعطاء الأولوية في التوظيف لخريجي الجامعات
- الاهتمام أكثر بعمال الوكالة الذين لديهم اتصال مباشر مع الزبائن، لأن هؤلاء مطالبون بـــ:
  - أن تكون لديهم معرفة جيدة بتشكيلة خدمات البنك وخصائصها، وبأهداف المخطط التسويقي والوسائل المستعملة لتحقيقها
  - أن يتحصلوا على معلومات متعلقة بترويج المبيعات (تقنيات الاتصال المباشر)
- تطبيق نظام تحفيزي يرتكز على:
  - ربط الترقية بالانتاجية والتكوين
  - مطابقة علاوات المردودية مع المجهود الفردي

خاتمة:

إن سلامة ونجاعة النظام المصرفي تتوقف على الطريقة التي تمارس بها البنوك قراراتها المتعلقة بالإقراض، وعلى الطريقة التي تدرك بها المخاطر المتغيرة وتتعامل معها وفقا لتطور الظروف الاقتصادية.

وحتى يتمكن البنك من أداء وظائفه بكفاءة، وفعالية لا بد أن يسير على أسس تجارية في بيئة تنافسية، وأن يكون ذا إرادة داخلية قوية. ولزيادة المنافسة وتطوير الخدمات على الحكومات أن تفتح الأسواق أمام البنوك الأجنبية وأن تسمح لأكثر البنوك المحلية قدرة على التنافس بأن تزيد من عدد فروعها ومعاملاتها.

الهوامش:

1- مالكوم نايت "الدول النامية والتي تمر بمرحلة انتقال تواجه العولمة المالية" التمويل والتنمية، المجلد 36، العدد 2، جوان 1999 ص33.

2- د.بخراز يعدل فريدة: تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2000 ص 70-72-74

3- Mohand BENAIBOUCHE :initiation à la nouvelle technique comptable, Alger, opu,1989,p584

4- محمود حميدات: مدخل للتحليل النقدي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996ص136.

5- Hocine BENISSAD :La réforme économique en Algérie, 2éd, Alger, opu, 1991,p114

6- محمود حميدات، مرجع سابق، ص 138

7- المرجع نفسه، ص 142

8- إن مجلس النقد والقرض الذي يترأسه محافظ البنك المركزي يتضمن نواب المحافظ الثلاثة وثلاثة موظفين سامين يختارهم رئيس الحكومة لخبرتهم وكفاءتهم في الشؤون الاقتصادية والمالية.

9- Youcef DEBBOUB : Le nouveau mécanisme économique en Algérie, Alger, opu,2000,p132

10- L'entreprise et la banque dans les mutations économiques en Algérie, ouvrage collectif, Alger, opu,1994,p249

11- البنوك تشترط أن تكون للمؤسسة قدرة على التمويل الذاتي تتراوح بين 30% و 50% من تكلفة الاستثمار وهذا حسب طبيعة النشاط.

الشكل رقم 1: النظام النقدي والمالي الجزائري في الفترة 1963 1966

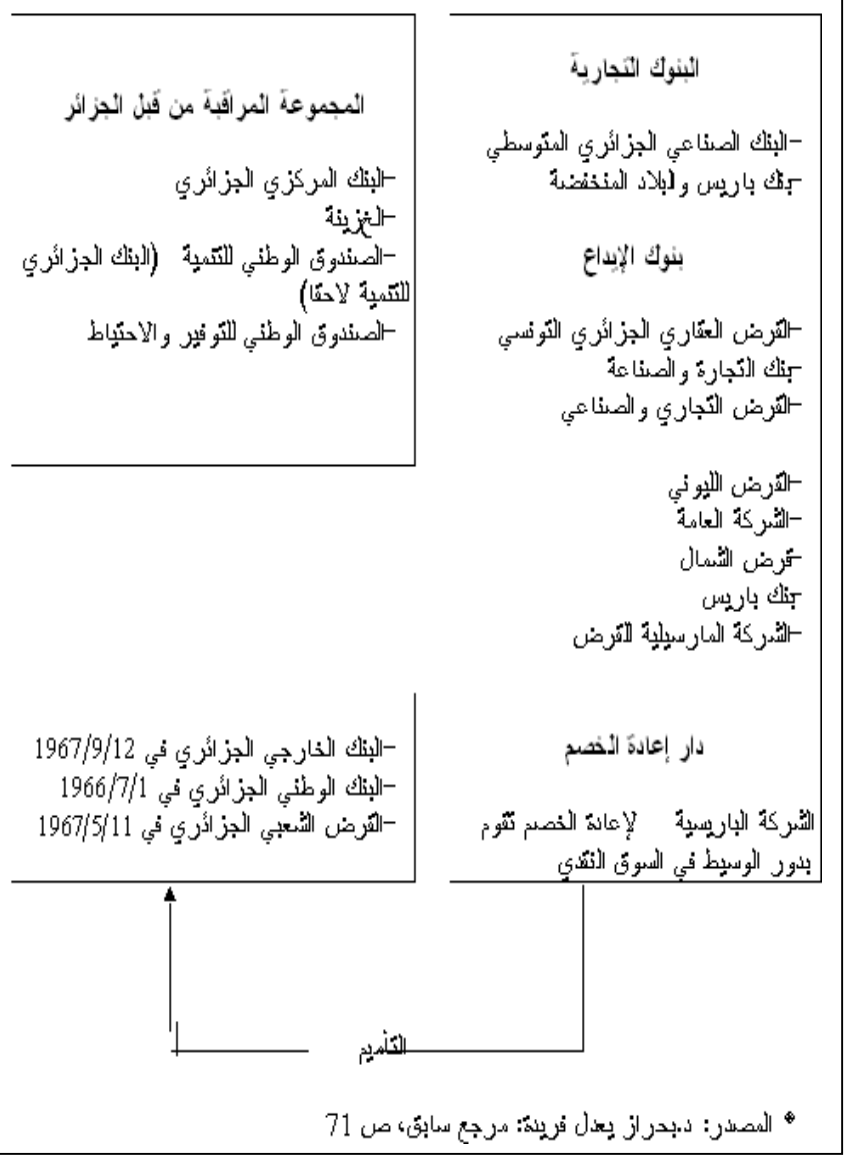

* المصدر: د.بحراز يعدل فريدة: مرجع سابق، ص 71

الشكل رقم 2: هيكلة النظام المصرفي ودائرة التمويل بعد إصلاح 1970:

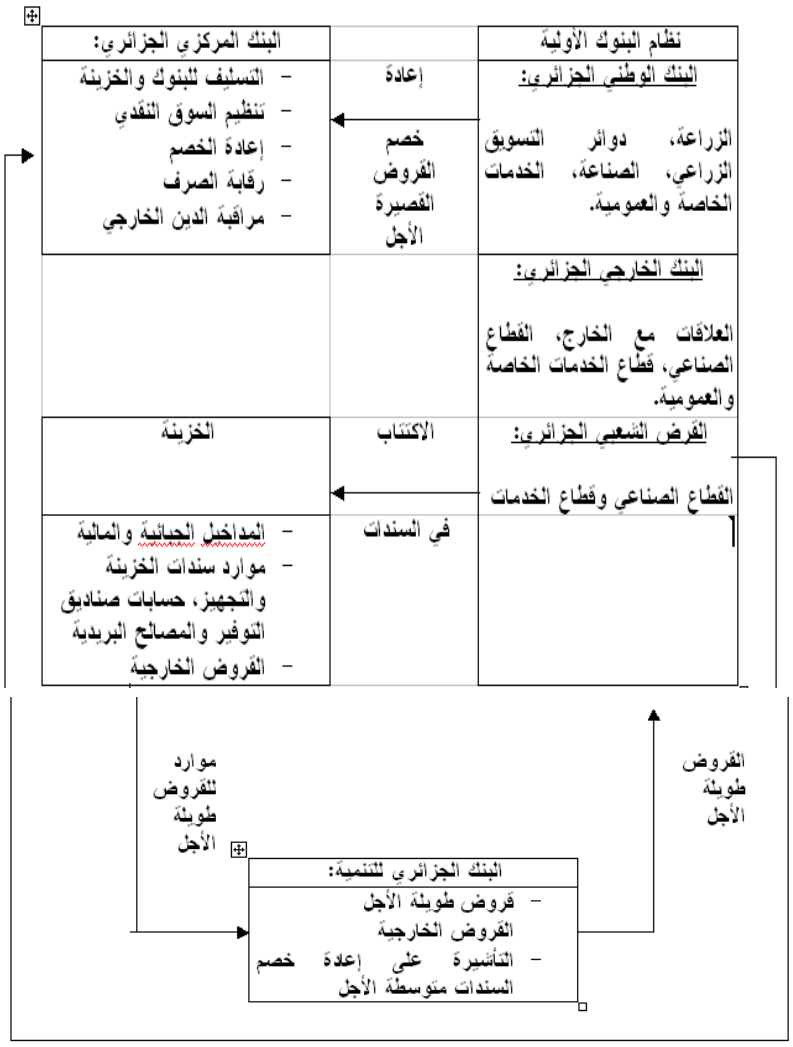

*المصدر: د.بخزار يعدل فريدة: مرجع سابق ص 73.